

الإعلان الوطني حول التشغيل

نحن ممثلي الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية، المشاركون في الندوة الوطنية حول التشغيل، الملتمة أيام 11 و12 و13 جويلية 1998 بتونس.

◆ إستجابة لنداء سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية، بأن تكون الندوة الوطنية حول التشغيل فرصة متجددة لتجسيم الوفاق وتكاتف القوى الحية بالبلاد حول قضايا الوطن الكبرى؛

◆ وتأسيسا على المبادئ والمثل التي جاءت في الميثاق الوطني،

◆ وانطلاقا من تجارب شعبنا الثرية في مواجهة التحديات بروح من التضامن والوعي بالمسؤولية وبالمصلحة الوطنية ووضعها فوق كل اعتبار،

◆ وإيماننا بأن توفير الشغل لكافة أبناء الوطن وبناته، هدف سام يستدعي توحيد كل الطاقات الكامنة في شعبنا بعزم وإرادة وثقة في النفس، إنطلاقا مما تحقق لتونس من مكاسب وإنجازات، ومن نظرنا المتفائلة إلى المستقبل، وإيماننا بقدرة شعبنا على تجاوز الصعوبات وكسب الرهانات،

♦ وتجسيما لمنهج الحوار الذي دأب سيادة الرئيس زين العابدين بن علي على تكريسه منذ التغيير، وتوججا للتشاور والنقاش الديمقراطي، الذي تم خلال الندوة وفي مختلف مراحل إعدادها، نعلن :

♦ إيماننا بأنّ في النهوض بالتشغيل دعامة لتقدّم بلادنا ونهضة شعبنا وتوازن مجتمعا،

♦ اقتناعنا بأنّ النموّ الإقتصادي، هو الأساس لدفع نسق التشغيل،

♦ إيماننا بما للتشغيل من دور فعال في تحسين مستوى الطلب الداخلي، وتنمية النشاط الإقتصادي بصفة عامة، وتعزيز الإستقرار والتوازن، ودعم المكاسب الإجتماعية والوطنية،

♦ اعتبارنا أنّ الإنتاجية والتجاعة والجدوى الإقتصادية والقدرة التنافسية للمؤسسات، تمثل أهمّ العوامل لدفع النموّ الإقتصادي،

♦ اقتناعنا بأنه في امتياز مواردنا البشرية رجالا ونساء، سرّ نجاح مؤسساتنا وقدرتها على الابتكار والتكيف مع محيطها الداخلي والخارجي لكسب رهان التأهيل والمنافسة،

♦ تأكيدنا على الدور الأساسي الموكل للدولة في تعديل سوق الشغل، من خلال تدخلها لإعادة التوزيع وحفز المستثمرين للإقبال على القطاعات الواعدة والمؤهلة لخلق الثروة وفرص الشغل من ناحية، ومواصلة الإستثمار في مجال الخدمات الإجتماعية والبنية الأساسية من ناحية أخرى،

♦ إلتزامنا بإعطاء الأولوية لتحقيق الأهداف الوطنية في مجال النمو الإقتصادي والرقمي الإجتماعي، وفي مقدمتها النهوض بالتشغيل.

♦ عزمنا على حشد كل طاقاتنا وتعبئة كل إمكانياتنا لمقاومة البطالة بروح من التضامن والتعاون، في ظل الشراكة بين مختلف الأطراف، حتى نأمن بلادنا ضد مخاطر التفكك الإجتماعي ونجنبها كل أشكال الإقصاء والتمييز.

♦ تمسكنا بما يميز النموذج التونسي من توازن بين البعد الإقتصادي والبعد الإجتماعي للتنمية، بما يضمن التوزيع العادل لثمارها ويؤمن حظوظ الأجيال المقبلة.

♦ وإذ نعلن أن التشغيل شأن وطني ومسؤولية الجميع، فإن الإضطلاع بهذه الأمانة يقتضي من كل الأطراف، إدارة وأصحاب مؤسسات وشغّالين مزيد الجهد والمثابرة، للنهوض بالمؤسسة والرفع من إنتاجيتها ونجاعتها، وتطوير قدرتها التنافسية، باعتبارها الدافع الأول للنمو والتشغيل، والفضاء الأمثل لتجسيم التضامن والعدالة في المجتمع.

♦ ونحن نعلن عزمنا على الإسهام كل من موقعه في نشر روح المبادرة والتعويل على الذات وغرس قيم العمل والخلق والإبتكار من جهة، ودعم ثقافة المؤسسة بما يعزز مقومات حسن التصرف وسلامة التسيير فيها ويطور نسيجها الإجتماعي من جهة ثانية،

كما نوصي :

♦ بالعمل على مزيد حفز المبادرات وتشجيعها لخلق جيل جديد من الباعثين والمؤسسات، يدخل به إقتصادنا الوطني القرن الحادي والعشرين، ويؤمن مناعته خلال العقود المقبلة، من خلال التكوين الملائم وتسيير سبل التمويل وتفعيل آليات الإحاطة والدعم.

♦ العمل على نشر ثقافة الجودة الشاملة والعناية بالموارد البشرية والإرتقاء بمستوى المهارات والتأطير في المؤسسة وخاصة عن طريق إبتدأ أصحاب الشهادات العليا،

♦ العمل على مزيد فتح المؤسسات للتكوين بالتداول والتدريب المهني، ودعم آليات التكوين المستمر من أجل تطوير الموارد البشرية ورفع كفاءاتها،

♦ إيلاء عناية خاصة بالمسرحين من العمل، عبر تظافر جهود كل الأطراف للإحاطة بهم وتفعيل الآليات الكفيلة بإعادة إدماجهم في الدورة الإقتصادية،

وإذ تعتبر الأطراف المضوية على هذا الإعلان أن تحقيق هذه الأهداف، وتظافر جهود الجميع لتشجيع استهلاك المنتج الوطني، وتكريس روح التعاون والتضامن، هي الكفيلة بتحقيق غاياتنا الوطنية في النهوض بالتشغيل ودعم القدرات الإنتاجية للبلاد وكفاءاتها التنافسية، فإنها تلتزم بتعبئة كل إمكانياتها للإسهام من موقعها في دفع التشغيل والتوعية بتحدياته ورهاناته، وتجنّد كل طاقاتها من أجل تجسيم ما جاء في هذا الإعلان على أرض الواقع، ومتابعة توصيات الندوة الوطنية التي انبثق عنها، من أجل مناعة تونس وعزتها ومن أجل أجيالنا القادمة.